

مهددات الأمن البيئي في منطقة الساحل وتأثيرها على ظاهرة اللجوء البيئي

Environmental Security Threats in the Sahel Region and Their Impact on the Phenomenon of Environmental Refugees

د. نورالدين لعسل

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، noureddine.lassel@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول 2023 / 12 / 26

تاريخ الاستلام: 2023/08/01

ملخص:

تتفاعل أزمة المناخ في منطقة الساحل مع عدم الاستقرار المتزايد، وانخفاض مستوى الاستثمارات في التنمية، وتؤدي إلى مزيج من العوامل المضعفة وشديدة الوطأة على مجتمعات المنطقة. إن حالة الطوارئ المناخية تعرض المجتمعات في منطقة الساحل لمزيد من المخاطر، حيث تؤدي الفيضانات والجفاف وموجات الحر المدمرة إلى تلاشي إمكانية الوصول إلى المياه والغذاء وسبل كسب الرزق، وتضخيم مخاطر الصراع. سيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إجبار مزيد من السكان على الفرار من ديارهم. والجزائر بحكم قربها الجغرافي من هذه الدول تكون عرضة لموجات كبيرة من النازحين واللاجئين البيئيين، حيث تصبح دولة عبور للبعض، ودولة استقرار للبعض الآخر، وبالتالي ستزيد المخاطر والتهديدات للأمن، بالإضافة إلى الأعباء المادية للتكفل بالأعداد المتزايدة من هؤلاء اللاجئين.

كلمات مفتاحية: الأمن البيئي، الأمن الإنساني، اللجوء البيئي، منطقة الساحل.

Abstract:

The climate crisis in the Sahel interacts with increasing instability, low level of investments in development, and leads to a combination of debilitating factors and severe stresses on the societies of the region. The climate emergency is exposing communities in the Sahel to even greater dangers, as devastating floods, droughts and heatwaves erode access to water, food and livelihoods, and magnify the risks of conflict. This will eventually force more residents to flee their homes. Algeria, by virtue of its geographical proximity to these countries, is vulnerable to large waves of displaced persons and environmental refugees, as it becomes a transit country for some, and a country of stability for others, and thus risks and threats to security will increase, in addition to the financial burdens of taking care of the increasing numbers of these refugees.

Keywords: Environmental security, human security, environmental asylum, the Sahel region.

1. مقدمة

إن التطور المعقد وغير المتوقع للتهديدات المعاصرة يستلزم إعادة تقييم فهمنا ومفهومنا للأمن، لأنه يمتلك القدرة على التنقل بكفاءة بين الديناميكيات السائدة. هناك اعتراف متزايد بين العلماء والعديد من المنظمات بضرورة فهم مفهوم "الأمن" بطريقة أكثر شمولاً. ويستلزم هذا التحول الابتعاد عن المنظور المحدود للأمن القومي، والذي يركز في المقام الأول على الدولة، نحو فهم أوسع يعرف بالأمن الناعم. ويدعم الأساس المنطقي لهذا التحول وجود تهديدات عالمية متزايدة، والتي تؤدي إلى تساؤلات جديدة لا مفر منها فيما يتعلق بأمن البشر والبيئة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه في هذا الصدد، حيث لا تزال الأولويات العلمية والسياسية الأساسية تتأثر إلى حد كبير بالنماذج التقليدية. وعلاوة على ذلك، كان التقدم في هذه المجالات بطيئاً، مما يؤدي إلى تأثيرات قليلة في معظم المجالات. لا شك أن إدراك المخاطر الحالية، مثل التهديدات المناخية، ينبع من الترابط بين الإنسان والبيئة. ويربط هذا الارتباط هذه المخاطر بمجالات واهتمامات أخرى، بما في ذلك حقوق الإنسان، والفقر، والمساواة، وإعادة التوزيع، والمساءلة، والاستقرار الجيوسياسي، والقدرة على الصمود، والتكيف.

هذه التهديدات للأمن الإنساني، تدفع بسكان المناطق التي تتعرض لها إلى الهجرة الداخلية والخارجية من أجل الحصول على حياة أفضل وأكرم، وهذه العملية بدورها تدفع نحو أزمات وصراعات على مستوى النزوح واللجوء الداخلي، كما تخلق أيضاً أزمات على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي للدول المستقبلية.

ومن أهم المناطق على المستوى العالمي التي تعرضت وتعرض لتحولات مناخية هددت الأمن الإنساني وحفزت موجات كبيرة من النازحين واللاجئين البيئيين، نجد منطقة الساحل الأفريقي التي بالإضافة لذلك، تعاني من معضلة الهشاشة التي تميز الأنظمة السياسية التي تحكمها، والصراعات الاثنية والعرقية المحتدمة.

مما سبق تبحث هذه الدراسة في الإشكالية التالية: كيف أثرت مهددات الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي على ظاهرة اللجوء البيئي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نتبنى مقاربة منهجية مركبة من اتجاهين رئيسيين في حقل العلاقات الدولية. الأول واقعي عند تناولنا للمفهوم التقليدي للأمن، والثاني معياري يتعلق بالبيئة وحقوق اللاجئين وما يسمى بالأمن الناعم. فقد تم تناول هذا الموضوع كوسيلة لمواصلة استكشاف الخطاب المحيط بالصلوات بين التهديدات العالمية وأمن البشرية والبيئة. حيث تتضمن المقاربة المستخدمة في هذا العمل، إجراء دراسة نقدية لفعالية المفاهيم الحالية والأطر التنظيمية والتقنيات وآليات صنع القرار في المعالجة الفعالة للمخاطر الناشئة على الأمن البشري والبيئي، وتأثيره على ظاهرة اللجوء البيئي. والهدف من ذلك هو تحديد حدود هذه الظاهرة، واستكشاف استراتيجيات لإدارة المخاطر والتهديدات، وتعزيز مرونة الأنظمة المتضررة والموارد، وبالتالي الحد من اللجوء البيئي وآثاره السلبية على الدول المصدرة والمستقبلية على حد سواء.

2. محل مفهوم الأمن البيئي من المفهوم الشامل للأمن

1.2 مدخل لمفهوم الأمن:

يرتبط الأمن كمفهوم مركزي في حقل العلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالوجود والبقاء. يصبح هذا الفهم الأوسع هو النقطة الأولية للمناقشات والاستفسارات حول ما يجب تأمينه وكيف يمكن تأمينه. في المستوى الأساسي، نقلت تلك الأسئلة مفهوم الأمن نحو المناقشات الفوقية في العلاقات الدولية. بعد تلك المناقشات الفوقية النظرية، تم التوصل إلى قبول عام بشأن الهدف المرجعي للأمن باعتباره أمن البشر والدول ضمن الدراسات الأمنية. بعبارة مختلفة، اختلفت التأكيدات على تلك الأشياء وأولويتها في الدراسات الأمنية. بشكل عام، كان هذا التغيير في موضوع الدراسات الأمنية موازياً للتطورات ونقاط التحول في المناقشات حول نظرية العلاقات الدولية. خاصة الانعطاف البنائي في نظرية العلاقات الدولية على الدراسات الأمنية من خلال تحليل المفاهيم الجديدة، المتغيرات والمناهج.¹

الأمن مفهوم صعب. لكنه ليس أكثر صعوبة من المفاهيم الأساسية الأخرى في العلوم الاجتماعية. مثل القوة، العدل والسلام والمساواة والحرية، هذا ما يعتبره W.B. Gallie. "المفهوم المتنازع عليه أساساً". مثل هذه المفاهيم تولد بالضرورة مناقشات غير قابلة للحل حول معناها وتطبيقها لأنها، كما يشير، تحتوي على عنصر أيديولوجي يجعل الأدلة التجريبية غير ذات صلة كوسيلة لحل النزاع. حتى المفهوم الملموس ظاهرياً مثل الدولة يكاد يتحدى الدقة. التعريف المقبول عموماً بسبب طبيعته المتنازع عليها أساساً. تنبع فائدة هذه المفاهيم بطريقة متناقضة من كل ما يجعلها غامضة بطبيعتها، وغموضها هو الذي يحفز عادة المناقشة النظرية حولها. إنها تشمل مجاًلاً كاملاً، بدلاً من مجرد نقطة ثابتة، ضمن مشهد العلوم الاجتماعية. لهذا السبب، لا يمكن تعريفها بأي معنى عام، ولكن فقط فيما يتعلق بحالات محددة. إنها تشير إلى مجال اهتمام بدلاً من حالة محددة، وبالتالي تتطلب تحليلاً نظرياً من أجل تحديد حدود تطبيقها، والتناقضات التي تحدث داخلها، وأهمية التطورات الجديدة بالنسبة لها. لم يتم استكشاف مجال وتناقضات الأمن بشكل كافٍ، ولا يمكن العثور على السبب في الصعوبة الكامنة في المهمة.²

يثير السؤال عن معنى الأمن قضايا حول فلسفة المعرفة، خاصة تلك المتعلقة بالابستمولوجي (كيف نعرف الأشياء؟)، والأنطولوجي (ما هي الظواهر التي نعتقد أنها تشكل العالم الاجتماعي؟) والميتودولوجي (كيف يجب أن ندرس العالم الاجتماعي). إذا قبلنا الفكرة القائلة بأن الأمن هو مفهوم متنازع عليه بشكل أساسي، فعندئذٍ بحكم التعريف، لا يمكن حل مثل هذه المناقشات بشكل نهائي في الجرد. بدلاً من ذلك، ستصبح بعض المواقف مهيمنة ويتم فرضها من خلال ممارسة السلطة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يرتبط الأمن بشكل شائع بتخفيف التهديدات للقيم المثلى؛ خاصة تلك التي، إذا تركت دون رادع، فإنها تهدد بقاء كائن مرجعي معين في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن الأمن والبقاء مرتبطان في كثير من الأحيان، إلا أنهما ليسا مترادفين. في حين أن البقاء هو شرط وجودي، فإن الأمن ينطوي على القدرة على متابعة

مهددات الأمن البيئي في منطقة الساحل وتأثيرها على ظاهرة اللجوء البيئي

الطموحات السياسية والاجتماعية العزيزة. لذلك، من الأفضل فهم الأمن على أنه ما أسماه كين بوث Ken Booth البقاء على قيد الحياة "+"، و"+ هي بعض التحرر من التهديدات التي تحدد الحياة، وبالتالي بعض خيارات الحياة".³

بعبارة صارخة إلى حد ما، من الممكن تحديد فلسفتين سائدتين للأمن، تنبثق كل منهما من نقاط انطلاق مختلفة اختلافاً جوهرياً. ترى الفلسفة الأولى أن الأمن مرادف فعلياً لتراكم السلطة. من هذا المنظور، يُفهم الأمن على أنه سلعة (أي لكي يكون آمناً، يجب أن يمتلك الفاعلون أشياء معينة مثل الممتلكات والمال والأسلحة والجيوش وما إلى ذلك). على وجه الخصوص، يُعتقد أن القوة هي الطريق إلى الأمن: فكلما زادت القوة (خاصة القوة العسكرية) التي يمكن للجهات الفاعلة أن تراكمها، زاد أمنها.⁴

بينما ترى الفلسفة الثانية أن الأمن يقوم على التحرر. أي الاهتمام بالعدالة وتوفير حقوق الإنسان. من هذا المنظور، يُفهم الأمن على أنه علاقة بين جهات فاعلة مختلفة وليس كسلعة. يمكن فهم هذه العلاقات إما بمصطلحات سلبية (أي أن الأمن يتعلق بغياب شيء ما يهدد) أو بمصطلحات إيجابية (أي تتضمن ظواهر تمكّن الأشياء وتجعلها ممكنة). ينعكس هذا التمييز بشكل عام في أفكار "التحرر من" و "الحرية من". يُفهم الأمن بالمعنى العلائقي، وهو ينطوي على اكتساب درجة من الثقة حول علاقاتنا والتي تأتي من خلال مشاركة التزامات معينة، والتي بدورها توفر درجة من الطمأنينة والقدرة على التنبؤ. يجادل هذا الرأي بأنه ليس سلعة معينة (مثل الأسلحة النووية) هي العامل الحاسم في فهم معادلة الأمن وانعدام الأمن، بل العلاقة بين الجهات الفاعلة المعنية. وهكذا، بينما يعتقد صانعو القرار الأمريكيون أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيكون مصدراً لانعدام الأمن بدرجة كبيرة، فإنهم لا يشعرون بنفس الشعور تجاه الترسانات النووية التي تحتفظ بها الهند أو باكستان. وبالتالي، في الفلسفة الثانية، لا يأتي الأمن الحقيقي أو المستقر من القدرة على ممارسة السلطة على الآخرين. بل من التعاون لتحقيق الأمن دون حرمان الآخرين منه. خلال الحرب الباردة، كان مثل هذا النهج واضحاً في دعوة أولاف بالم "للأمن المشترك"، لا سيما اقتراحه أن الأطراف "يجب أن تحقق الأمن ليس ضد الخصم، ولكن معه". جادل بالم أن "الأمن الدولي" "يجب أن يركز على الالتزام بالبقاء المشترك بدلاً من التهديد بالدمار المتبادل". من الناحية العملية، يعني هذا تعزيز السياسات التحررية التي تأخذ على محمل الجد القضايا المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان.⁵

2.2 مفهوم الأمن البيئي

تعاني الأدبيات المتعلقة بـ "الأمن البيئي" من عيوب مفاهيمية ومنهجية، مما يشكك في القيمة التحليلية للمفهوم. ويزعم لودجارد وويستينج Lodgaard and Westing أن ربط البيئة بالأمن. وبالتالي بالسياسة العليا. كان سبباً في خلق الوعي السياسي والشعور بالإلحاح المطلوب لحل المشاكل البيئية وزيادة أمننا. وعلى الرغم من التأثيرات السياسية الإيجابية، يحذر بوزان وفريفر ودي وايلد Buzan, Wrever & de Wilde من مثل هذا الربط، قائلين إنه يمثل "إضفاء الطابع الأمني" غير المرغوب فيه على البيئة والذي يحد من نطاق الوسائل المتاحة لحل المشاكل البيئية. ويقولون إن تحقيق الأمن البيئي سيكون أكثر احتمالاً على المدى الطويل إذا أصبح جزءاً من النقاش السياسي اليومي. ويمثل منظور الصراع البيئي،

الذي يركز على الظروف التي قد يؤدي فيها التدهور البيئي أو التغيير البيئي إلى صراع عنيف، جهداً للتغلب على بعض المشكلات المنهجية المتعلقة بالربط بين الأمن والبيئة.⁶

يرى البعض البيئة مصدرًا محتملاً للخطر أو انعدام الأمن للدولة، بينما يرى البعض الآخر أن الدول نفسها هي التهديد الرئيسي للبيئة. فتعريف ما هو آمن، وما هو مؤمن منه أو ضده، يعتمد بالطبع على مفهوم الأمن المستخدم. إن الحجة التي ينبغي تقديمها هي وضع تعريف أوسع للأمن، ويجب أن يكون واسعاً بما يكفي "ليشمل" الأمن البيئي. وهناك من يرى بضرورة دمج البيئة بشكل غير مباشر من خلال ربطها بالتهديدات الاقتصادية للأمن القومي. ويفعل سورنسون ذلك من خلال الإشارة إلى الآثار البيئية للتنمية الاقتصادية المستدامة والانتعاش الاقتصادي. ويميل بوزان إلى ربط القضايا البيئية بالأمن الاقتصادي، كمجموعة فرعية ضمن الموضوع العام للأمن، ويوافق في ذلك ماثيوز على أن هناك مجالاً للبيئة ضمن أجندات الأمن.⁷

يتخذ بوتر وبراون منظوراً واسعاً بشأن الأمن الذي يتضمن البيئة بشكل أكثر مباشرة (حتى لو كان واحداً فقط من الاهتمامات العالمية العديدة)، ويجادلان بأن نظام الأمن الدولي السياسي العسكري التقليدي يقيد في الواقع التعاون الدولي: "المفهوم الجديد للأمن في العالم" إن مصطلحات التهديدات العالمية المشتركة، بما في ذلك التهديدات التي تتعرض لها البيئة، تقدم الآن بديلاً للتعريف التقليدي. إن التفاعل بين التهديدات التي يتعرض لها البشر والتي هي من أصل بيئي (كما يرى من منظور مركزية الإنسان) والتهديدات التي تتعرض لها البيئة والتي هي من أصل بشري (بما في ذلك التصنيع بشكل عام) يشير إلى النقطة الواضحة، التي أشار إليها تقرير برونتلاند (1987)، أنه يجب أن يكون هناك تكامل كامل للمنظورات البيئية في فهمنا للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجنسنا البشري. ومع ذلك، فإن تقرير برونتلاند يهتم أكثر بـ "إعادة تحديد الأولويات على المستوى الوطني والعالمي، ومع "أشكال أوسع من التقييم الأمني"، ويجادل بأن: مفهوم الأمن برمته كما هو مفهوم تقليدياً - من حيث التهديدات السياسية والعسكرية للسيادة الوطنية - يجب توسيعه ليشمل التأثيرات المتزايدة للضغط البيئي - محلياً، ووطنياً، وإقليمياً، وعالمياً. فإنها لا توجد حلول عسكرية لـ «الأمن البيئي».⁸

في حالة التهديدات التي تتعرض لها البيئة، حيث يكون التهديد في حالة معينة قابلاً للتحديد من خلال عامل معين (على سبيل المثال دولة أخرى أو جهة فاعلة غير حكومية)، يكون عدم التماثل أكثر شيوعاً لأنه في أي حالة معينة من التدهور البيئي يكون التهديد غير متبادل. فعلى سبيل المثال، مدى ضعف الدولة التي تعتمد على مياه النهر التي تنبع من أراضي دولة أخرى، فإنه لا يمكن الرد بالمثل على التهديد البيئي المحتمل، بل يتم استبداله بالعمل العسكري، مما يعيد المخاوف الأمنية التقليدية. إن مفهوم الأمن البيئي يجب أن يأخذ في الاعتبار النطاق المكاني (العالمي) والزمني (الممتد بين الأجيال) للتهديد.⁹

قد يكون هناك مبالغة في التأكيد على التوترات المفاهيمية والمعارية بين أمن البيئة وأمن الدول كقيم محددة، إذا ظلت السمات الرئيسية للعلاقات الدولية دون تغيير أو تم تعديلها فقط، فإن إمكانية حدوث تغير اجتماعي وسياسي عالمي مصاحب للتغير البيئي العالمي مهمة بما يكفي لتبرير دراسة نظرية للآثار المترتبة على ذلك. إن الآثار المترتبة على النظرية الدولية لها جانبان: الآثار العامة، من ناحية، وتلك التي تؤثر بشكل خاص على العلاقات الدولية للبيئة من ناحية أخرى. ومن الواضح أنهما مترابطتان. يمكن القول إن نظريات العلاقات بين الدول (سواء كانت تنطوي على الواقعية المتمركزة على الدولة أو الأمية الليبرالية) لم تعد صالحة لتفسير السياسة البيئية على الأقل. فالنظرية الدولية يجب أن تصبح نظرية العمليات العالمية، التي تضم جهات فاعلة متعددة وتأخذ بعين الاعتبار العلاقات العالمية والإقليمية والمحلية باعتبارها

جوانب من الكل. وهذا الجانب من النظر إلى العالم ككل هو بالتحديد ما يميز النهج العالمي. حيث تشير العولمة، كمفهوم مركزي، إلى الاستقلال النسبي والمنطق المتميز للعالم، في مقابل المنطق الوطني أو الدولي.

تُظهر المقاربة المعيارية الأمن البيئي كقيمة تتطور إلى معيار اجتماعي سياسي في سياق عالمي، يؤثر على كل من السلوك (كما هو الحال في الأنظمة السياسية) والمعرفة (كما هو الحال في النماذج النظرية). ينشأ الأمن البيئي في سياق دولي متغير حيث أصبح الترابط مقبولا على نطاق واسع بالفعل باعتباره خط الأساس للعلاقات الدولية، وحيث تكون القيم المشتركة مثل الأمن البيئي أكثر بروزاً من المصالح الخاصة (مثل الأمن السياسي العسكري الوطني) للدول القومية الفردية. ويتزامن هذا التحول مع التراجع النسبي في أهمية الردع النووي وزيادة أهمية المخاوف البيئية. وبهذا المعنى، تصبح البيئة تجسيدا لقيم وأعراف سياسية جديدة مع التخلص من مخلفات تجربة الحرب الباردة والنظام الدولي الذي عززته. من الواضح أن النظرية المعيارية هي نهج نظري مناسب لمثل هذه القيم المتغيرة والمعايير الناشئة، مفضلة النظريات التقليدية القائمة على المصلحة والتي تحافظ على فتحي القومية والنزعة العسكرية في حساباتها للأمن. علاوة على ذلك، فإن النظرية المعيارية أكثر قدرة على معالجة عمليات العولمة.¹⁰

لقد تم انتقاد مفهوم الأمن البيئي بسبب دلالاته المعيارية التي تقتزن أحيانا بأفكار سامية حول "العودة إلى الطبيعة". إن الخلط بين النشاط السياسي والأبحاث لا يمثل مشكلة في حد ذاته طالما أنه من الممكن الاحتفاظ بهما كفتين مختلفتين من الناحية التحليلية - كما هو الحال في أبحاث السلام، التي يتم تصورها على أنها أبحاث حول السلام ومن أجله. ويحمل نموذج الأمن التقليدي أيضاً دلالات معيارية قوية - على سبيل المثال، النظر إلى الدولة القومية باعتبارها شكلاً إقليمياً وتنظيماً يجب الدفاع عنه دون الحاجة إلى المزيد من الشرعية. إن مفهوم الأمن لن ينفصل أبداً - ولا ينبغي له - عن الاهتمامات السياسية؛ أي من التأكيدات المعيارية. تتضمن المخاوف الأمنية دائماً أسئلة تتعلق بالأمن ولأي غرض. ولكن لتجنب الخلط بين التوصيات المعيارية والمفيدة مع الافتراضات حول الروابط التعريفية والسببية، ينبغي لنا أن نميز بين التصور المفاهيمي التحليلي لتأثير البيئة على الأمن والنهج السياسي العملي لتحقيق الأمن البيئي.¹¹

لقد أدت العلاقات الدولية للتغير البيئي العالمي إلى الشك في المعاني التقليدية للمفاهيم السياسية، وقد فتح التحدي المتمثل في فهم معنى جديد لها الطريق أمام تغييرات في نظرية العلاقات الدولية. وينطبق هذا بشكل خاص على مفهوم "الأمن البيئي". إن الأمن البيئي والأمن القومي قيمتان بديلتان، تنشآن في سياق وجهات نظر عالمية بديلة. وإذا تم تبني الحجة لصالح تبني منظور عالمي، فقد يصبح الأمن البيئي بمثابة قيمة عالمية يمكن أن تقوم عليها سياسة بيئية أكثر محلية على النحو اللائق. إذا سيطرت وجهات النظر التقليدية بين الدول، فلن تكون هناك فرصة كبيرة لأن يصبح الأمن البيئي أكثر من مجرد إضافة إلى أجندة الأمن السياسي العسكري التقليدية.¹²

2.3 مفهوم اللجوء البيئي

هو مصطلح جديد نسبياً بدون دعم قانوني، أو اتفاق ملزم، أو بروتوكولات. وبالتالي، فإن البلدان ليست ملزمة بدعم الأشخاص الذين يعانون بسبب تغير المناخ. وعلى الرغم من أن ظروف الأشخاص المتضررين بسبب تغير المناخ تشبه ظروف اللاجئين، إلا أن اتفاقية اللاجئين لعام 1951 لا تتضمن أي نص لحماية لاجئي المناخ، وذلك لأن هذه الاتفاقية

تم إنشاؤها في العصر الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. خلال هذه الأوقات، كان التركيز على حماية اللاجئين من أوروبا الغربية. وبسبب عدم وجود اتفاقية أو بروتوكول دولي أو إقليمي ملزم قانونًا، فإن معظم الموقعين على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، يمتنعون عن تقديم الدعم للمهاجرين بسبب المناخ. هناك أيضًا اختلافات في المصطلحات المستخدمة لهؤلاء الأشخاص. على سبيل المثال، تشير الصين إلى هؤلاء الأشخاص على أنهم "مهاجرون مناخيون" "Ecological migrants" بينما يطلق عليهم تاريخيًا اسم "لاجئي البيئة" "Environmental refugees".¹³

والجانب الآخر هو أن لاجئي الحرب يعودون إلى وطنهم بمجرد تراجع حدة الصراع وبدء مرحلة التعافي. لن يكون هذا هو الحال عمومًا بالنسبة للاجئي المناخ لأن أوطانهم تصبح في الغالب غير صالحة للعيش بسبب التدهور البيئي. ولهذا السبب، يصبح لاجئو المناخ في الواقع مستوطنين أينما ذهبوا، وبالتالي فإنهم في الغالب غير مرحب بهم ويُجرمون من وضع اللاجئين. وبدلاً من ذلك، اقترحت بعض الإدارات استخدام مصطلح جديد - "المهاجرون من أجل البقاء" "Survival migrants" للإشارة إلى الأشخاص المتأثرين بالمتطلبات المناخية. لقد جاء هذا الاقتراح في المقام الأول للتهرب من المسؤوليات التي تأتي مع منح وضع اللاجئين لمجموعة من الأشخاص. وحتى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR لم تمنح وضع اللاجئين لـ 21.5 مليون نازح بسبب الأزمات البيئية. وبدلاً من ذلك، صنفهم على أنهم "مهاجرون بيئيون". ونظرًا لعدم الاهتمام بإثبات الحماية المدعومة بالقانون للأشخاص المتأثرين بتغير المناخ، لم يكن هناك عمل يُذكر على صياغة إطار قانوني دولي مناسب لحماية السكان النازحين حتى الآن.¹⁴

تُعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) اللاجئين بأنه "شخص أُجبر على الفرار من بلده بسبب الاضطهاد أو الحرب أو العنف". (اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين، 1951). لديهم عمومًا قلق مشروع بشأن التعرض للاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الموقف السياسي، أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة. إما أنهم لا يستطيعون أو لن يعودوا إلى ديارهم، على الأرجح. الأسباب الرئيسية التي تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم كلاجئين هي الحرب، والصراع العرقي، والقبلي، والديني.

وفقًا لمنظمة العفو الدولية، "الفرد الذي فر من بلده ويبحث عن الحماية من الاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلد آخر، لكنه لم يحصل بعد على اعتراف رسمي كلاجئ وينتظر قرارًا بشأن طلب اللجوء الخاص به ويقال إنه طالب لجوء." (منظمة العفو الدولية، اللاجئين وطالبو اللجوء والمهاجرون).⁴ إن طلب اللجوء هو حق من حقوق الإنسان. وهذا يعني أن الجميع يجب أن يكونوا قادرين على الخروج من البلاد للبحث عن ملجأ.

إن النقاش الدائر حول لاجئي المناخ مثير للاهتمام. ففي أحد طرفي الطيف يكمن منكرو تغير المناخ، وعلى الطرف الآخر يكمن المتخوفون من تغير المناخ الذين يعتقدون أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة إذا لم نتحرك الآن. ولكن ما يمكن للمرء أن يتفق عليه بأمان هو أن تغير المناخ أمر حقيقي ويمكن الشعور بتأثيره في الحياة اليومية. لتغير المناخ مجموعة واسعة من العواقب، بما في ذلك النزوح، وتدهور الظروف المعيشية، وإعاقة عودة أولئك الذين نزحوا بالفعل. على

مهددات الأمن البيئي في منطقة الساحل وتأثيرها على ظاهرة اللجوء البيئي

سبيل المثال، أصبحت مياه الشرب محدودة بشكل متزايد في العديد من أماكن العالم التي تؤوي المهاجرين. تكافح المحاصيل والماشية من أجل الازدهار عندما يكون الطقس حارًا وجافًا جدًا، أو شديد البرودة وممطرًا، مما يعرض سبل العيش للخطر. تم استخدام مصطلح "اللاجئ البيئي" لأول مرة في عام 1985 من قبل الخبر السابق في برنامج الأمم المتحدة للبيئة عصام الحناوي. واستخدم الحناوي هذا المصطلح لوصف محنة الأشخاص الذين "أُجبروا على ترك بيئتهم التقليدية، بشكل مؤقت أو دائم، بسبب الاضطراب البيئي الملحوظ".¹⁵

يُعرف الأشخاص الذين يستقرون داخل الحدود المتفق عليها للدولة باسم النازحين داخليًا. ويشير مصطلح "الأشخاص النازحون داخليًا"، وفقا للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، إلى "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، ولا سيما نتيجة ل أو لتجنب آثار... الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليًا. يحظى النازحون بالحماية والمساعدة بموجب قانون حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي لعام 1998، بالإضافة إلى الصكوك الإقليمية مثل بروتوكول عام 2006 بشأن حماية ومساعدة النازحين داخليًا واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الحماية والمساعدة لعام 2009 للنازحين داخليًا في أفريقيا. إن فكرة "الهجرة القسرية (غير الطوعية)"، التي تحلل الظروف المحتملة التي "تجبر" الأفراد على مغادرة موائلهم قسراً، تؤدي إلى ظهور مفهوم "الهجرة المستحدثة بيئياً"، والمعروفة أيضاً باسم "الهجرة البيئية". وفقاً لجاكوبسون Jacobson، فإن "اللاجئين البيئيين" هم الآن أكبر عدد من الأفراد الذين نزحوا في العالم. وهي تتكون من ثلاث فئات رئيسية:¹⁶

- الأشخاص الذين ينتقلون مؤقتاً بسبب أي شكل من أشكال الاضطرابات المحلية، مثل الانهيار الجليدي أو الزلزال.
- الأشخاص الذين ينتقلون بسبب التدهور البيئي الذي تسبب في ضرر لسبل عيشهم أو بسبب مخاوف صحية لا تطاق.
- أولئك الذين يضطرون إلى الانتقال بسبب تدهور الأراضي أو التصحر أو غيرها من التغيرات الدائمة التي لا رجعة فيها في بيئتهم.

وعلى نحو مماثل، وفقاً لمايرز Myers، فإن "اللاجئين البيئيين" هم أشخاص "لم يعد بوسعهم الحصول على سبل عيش آمنة في أوطانهم بسبب الجفاف، وتآكل التربة، والتصحر، وغير ذلك من المشاكل البيئية، فضلاً عن المشاكل المرتبطة بالضغط السكاني والفقر المدقع". ومع ذلك، لا يعبر جميع المهاجرين الحدود. أولئك الذين بقوا داخل بلادهم تم تصنيفهم على أنهم "نازحون داخليًا".

3. علاقة الأمن البيئي بظاهرة اللجوء البيئي في منطقة الساحل

1.3 التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي:

تمثل منطقة الساحل الشريط شبه القاحل من الأرض الواقع بين الغابات الاستوائية المطيرة في الجنوب والشمال القاحل لأفريقيا وتبلغ مساحتها حوالي 3.053×103 كم². تقع المنطقة بين خطي عرض 10° و 20° شمالاً، وتمتد حوالي 5000 كيلومتر من شمال السنغال غرباً، مروراً بجنوب موريتانيا، ووسط مالي، وشمال بوركينا فاسو، وجنوب غرب النيجر، وشمال نيجيريا، ووسط تشاد، وشمال الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، ووسط السودان وجنوب السودان، وشمال إريتريا، وأقصى شمال إثيوبيا، إلى الصومال في الشرق، وإلى الجنوب الشرقي من منطقة الساحل إلى كينيا. لم يتم تضمين أقصى جنوب الجزائر والذي يعد أيضاً جزءاً من شمال الساحل في هذه الدراسة بسبب عدم كفاية البيانات وحقيقة أنه موجود خارج التدرج الغربي الشرقي المستخدم في هذه الدراسة. تهيمن شجيرات السنت المفتوحة والمراعي على نوع الغطاء النباتي، وتمثل المنطقة مرحلة انتقالية بين الصحراء والسافانا الأكثر رطوبة في الجنوب. كلمة الساحل مشتقة من كلمة عربية تعني "الحافة" أو "الهامش" أو "الشاطئ". فيما يتعلق بهطول الأمطار، تشهد منطقة الساحل انخفاضاً مع زيادة خطوط العرض. على الحدود الجنوبية لمنطقة الساحل، يتم تسجيل حوالي 450-500 ملم من الأمطار سنوياً بينما يتم تسجيل أقل من 200 ملم من الأمطار سنوياً عند خطوط العرض العليا. بين أعوام 1930 و 1965 و 1966 و 2000، سجلت منطقة الساحل حوالي 100 ملم من الأمطار سنوياً. ويرتبط نمط سقوط الأمطار في منطقة الساحل بهجرة منطقة التقارب بين المناطق المدارية. وتم تسجيل تدرج في انخفاض هطول الأمطار يتراوح بين 250 و 300 ملم بين الحدود الجنوبية والشمالية لمنطقة الساحل. على وجه التحديد، عند خط عرض 17 درجة شمالاً (الحدود الشمالية لمنطقة الساحل)، يتم تسجيل أقل من 200 ملم من الأمطار سنوياً بينما باتجاه الجنوب عند خط عرض 15 درجة شمالاً (الحدود الجنوبية لمنطقة الساحل)، يتم تسجيل المزيد من الأمطار بحوالي 450-450 ملم. بالإضافة إلى ذلك، تشهد المنطقة عدداً متزايداً من السكان مما يشكل ضغطاً على الموارد البيئية مثل موارد الغذاء والمياه التي أصبح الوصول إليها أقل فأقل في منطقة الساحل. ويُنظر إلى هذا على أن النظام البيئي في منطقة الساحل هو أحد أكثر النظم البيئية هشاشة في القارة الأفريقية التي تواجه حالات الجفاف المتكررة، وانخفاض هطول الأمطار، وانعدام الأمن الغذائي الحاد.¹⁷

2.3 تأثير التغير المناخي في منطقة الساحل على الأمن الإنساني واللجوء البيئي

من بين جميع دول العالم، تساهم أفريقيا في تغير المناخ الأقل (فهي تمثل أقل من 4٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية)، لكنها لا تزال تتحمل العبء الأكبر من عواقبه.¹⁸ ومن بين 25 مليون لاجئ بيئي في العالم عام 1995، كان هناك ما يقرب من خمسة ملايين في منطقة الساحل الأفريقي وحدها، حيث فر ما يقرب من عشرة ملايين شخص من موجات الجفاف، وعاد نصفهم فقط إلى ديارهم. وكان أربعة ملايين آخرين، من أصل 11 مليون لاجئ من جميع الفئات، موجودين في القرن الأفريقي بما في ذلك السودان. وفي أجزاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان 80 مليون شخص يعتبرون في حالة شبه مجاعة بسبب العوامل البيئية في المقام الأول، اضطر سبعة ملايين شخص إلى الهجرة من أجل الحصول على مواد الإغاثة الغذائية. وفي أوائل عام 2000، كان في السودان ثمانية ملايين شخص يعتبرون رسمياً معرضين لخطر المجاعة، بالإضافة إلى ستة ملايين آخرين في الصومال وثلاثة ملايين في كينيا، بالإضافة إلى عدة ملايين

مهددات الأمن البيئي في منطقة الساحل وتأثيرها على ظاهرة اللجوء البيئي

آخريين في بلدان أخرى. ويمكن وصف نسبة كبيرة من هؤلاء، رغم أنهم غير موثقين، بأنهم لاجئون بيئيون. ورغم أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا لا تزال تشكل المركز الرئيسي للاجئين البيئيين، إلا أن هناك أعداداً كبيرة منهم في مناطق وبلدان أخرى.¹⁹

إن لتغير المناخ آثاراً مميزة للغاية على أفريقيا عموماً ومنطقة الساحل على وجه الخصوص. ومن المرجح أن يتأثر مناخها بشكل أشد من مناخ المناطق الأخرى. ويتفاقم هذا بسبب تعرض اقتصادها بشكل أكبر بكثير للتغيرات المناخية. وعلى النقيض من هذا التعرض الشديد غير المعتاد للتأثيرات على الإنتاج، فإن الدور الذي تلعبه أفريقيا ككل في انبعاثات الكربون ضئيل على نحو غير معتاد. ولم يساهم نشاطها الاقتصادي في الماضي في المخزون العالمي المتراكم من الكربون، ولا يمثل نشاطها الحالي سوى نسبة تافهة من الانبعاثات العالمية، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أنه سيظل هامشياً. بينما تتعلق القضايا الرئيسية في مناطق أخرى بكيفية الحد من انبعاثات الكربون، فإنها في أفريقيا تتعلق بتكييف الإنتاج مع الفرص المتغيرة، والمتدهورة في أغلب الأحيان. علاوة على ذلك، ففي حين أن العواقب السلبية الرئيسية الناجمة عن الانحباس الحراري العالمي لن تحدث إلا في المستقبل البعيد وهي غير مؤكدة في مناطق أخرى، فإن العديد من العواقب السلبية في أفريقيا أصبحت واضحة بالفعل. في الغالب السبب الجذري لتغير المناخ هو الانحباس الحراري العالمي الناجم عن الانبعاثات البشرية المنشأ من ثاني أكسيد الكربون والميثان والغازات الدفيئة الأخرى. يحدث الاحترار في جميع أنحاء العالم وترتفع درجات الحرارة على كتلة اليابسة الأفريقية وفي المحيطات المحيطة بها. ولكن أفريقيا تتميز بمزيج من التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ. أولاً، هناك أدلة تشير إلى أن ارتفاع درجة حرارة أفريقيا يرتفع بمعدل أسرع من المتوسط العالمي، ومن المرجح أن يستمر هذا الأمر.²⁰

وعلى الرغم من هذه الاحتمالات القوية، هناك الكثير مما لا نعرفه. على سبيل المثال، قد تصبح بلدان منطقة الساحل أكثر رطوبة أو تظل جافة. وقد شهدت منطقة الساحل فترات جفاف عديدة استمرت عدة عقود منذ العصر الجليدي الأخير. ونحن الآن في إحدى هذه الفترات. ولا نعلم ما إذا كانت هذه الفترة الحالية هي حلقة طبيعية أخرى أم أنها نتيجة للتدهور البيئي أو الانحباس الحراري العالمي. ربما هو مزيج من هذه العوامل. ومن المرجح أن يؤدي الانحباس الحراري العالمي إلى تفاقم حالات الجفاف، مما يزيد من تواترها وشدها، ولكن من غير المؤكد ما إذا كان الجفاف الحالي سيستمر. كما أننا غير متأكدين من التدفقات المستقبلية للعديد من أنظمة الأنهار الرئيسية في أفريقيا. تشير النماذج المتضاربة لتدفق نهر النيل إلى أنه قد يكون أكبر أو أقل. وفي منطقة الساحل والجنوب الأفريقي، فإن أي انخفاض منتظم في هطول الأمطار سيؤثر على تدفقات الأنهار بشكل غير متناسب. وفي المناطق الأكثر رطوبة، لن يكون لانخفاض هطول الأمطار بنسبة 10 في المائة أي تأثير فعلياً على كثافة الصرف الدائم، بينما في المناطق الأكثر جفافاً، على سبيل المثال في حوضي نهر زامبيزي وليمبوبو، سيكون تأثيره أكبر بكثير من 10 في المائة.

إن أفريقيا مقسمة إلى مجموعات عرقية أكثر من تقسيمها إلى بلدان، بحيث تخلق الهويات العرقية حواجز أمام الحركة حتى داخل البلد الواحد. ويدور حالياً جدل حول مدى مساهمة تحركات السكان بسبب الجفاف في منطقة الساحل في

الصراع في دارفور، حيث يصطدم الرعاة الذين يبحثون عن موارد المياه مع المزارعين المستقرين. إن الهجرة عبر الحدود على نطاق واسع يمكن أن تعوقها القيود السياسية، وحتى عندما يُسمح بها فإنها تنطوي على احتمال نشوب صراعات عنيفة. على سبيل المثال، كانت حركة السكان من بوركينا فاسو القاحلة وغير الساحلية إلى كوت ديفوار الساحلية في ذروتها كبيرة جداً لدرجة أن حوالي 40% من سكان كوت ديفوار كانوا من بوركينا فاسو. وقد سهّل ذلك انتهاج سياسة شعبية كان لها دور فعال في إحداث الانهيار السياسي والتحول إلى حرب أهلية.

وحتى عندما يكون الناس قادرين على الهجرة عبر الحدود العرقية أو الوطنية، فقد لا يتمكنون من الوصول إلى الأراضي. وفي معظم أنحاء أفريقيا، لا تزال حقوق الأراضي تعكس بعض المطالبات المتوارثة عن الأسلاف، ولا يمكن تسويقها بسهولة.²¹

تشهد منطقة الساحل حالياً تغيراً مناخياً كبيراً، حيث تظهر تأثيرات ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات في هطول الأمطار في مظاهر عديدة وتشمل: (1) زيادة معدل موت الأشجار، مع انخفاض كثافة الأشجار وثرأ الأنواع عبر مواقع في منطقة الساحل مثل موريتانيا وتشاد ومالي وبوركينا فاسو، وسجلت السنغال والنيجر في النصف الأخير من القرن العشرين؛ (2) زيادة الضغط على النظم الغذائية، حيث يعتقد أن حوالي 50% ممن يعيشون في منطقة الساحل يواجهون انعدام الأمن الغذائي المرتبط بتغير المناخ، ومن المرجح أن تشهد المنطقة تدهوراً كبيراً. وكان من المحتمل أن تواجه حوالي 250 مليون طن من العجز الغذائي بحلول عام 2020؛ (3) تعزيز حدوث أمراض الملاريا والإسهال؛ رابعاً) مع توثيق نقص المياه بشكل متكرر. ويُعتقد أن هذه التأثيرات بدورها أدت إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين في منطقة الساحل. قد يوفر تغير المناخ أيضاً فرصاً، بما في ذلك زيادة إنتاج الغذاء من خلال تحسين إدارة المياه والري وتجميع مياه الأمطار، والزيادة المحتملة في إنتاجية المحاصيل بسبب زيادة التسميد الجوي بواسطة ثاني أكسيد الكربون.²²

4. الجهود الدولية والاقليمية للحد من مسببات اللجوء البيئي في منطقة الساحل

1.4 دور المنظمات والهيئات الدولية

مع اختتام أعمال الدورة الـ 27 للمؤتمر الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شهر نوفمبر سنة 2022 في شرم الشيخ في مصر، دقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ناقوس الخطر نيابة عن اللاجئين والنازحين قسراً الذين تمثل حالة الطوارئ المناخية بالنسبة لهم أزمة إضافية يعانون منها. وأثناء الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 2022 في شرم الشيخ في مصر، حذّر نازحون من السودان واليمن والنيجر وبلدانٍ أخرى، بأن وتيرة تغير المناخ المتسارعة قد فاقت كافة محاولاتهم تقريباً للتكيف مع بيئتهم المتغيرة.²³ كما دعت المفوضية إلى إدراج اللاجئين والنازحين قسراً في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين، إذ أنهم من بين أكثر الأشخاص تأثراً بأزمة المناخ، حيث التمس الكثيرون

منهم الأمان في بلدان لعبت الدور الأقل في التسبب بتغير المناخ، ولكنها تمتلك أقل قدرٍ من الموارد الكفيلة بالتكيف معه.

وقد خلصوا إلى أنه يجب أن نشهد توفير دعمٍ مخصصٍ وتمويلٍ موسعٍ للبلدان الواقعة على الخطوط الأمامية لحالة الطوارئ المناخية، إذ عادةً ما تكون هذه البلدان نفسها التي وفرت الحماية للاجئين على مدى عقود، وهذا ما أكدت عليه المفوضية مجدداً في شرم الشيخ بقولها: يتحمل قادة العالم مسؤولية ضمان ألا يصل تمويل العمل المناخي إلى البلدان المعرضة لتغير المناخ فحسب، بل إلى النازحين والمجتمعات المضيفة لهم أيضاً. كما ينبغي أن نرى اعترافاً صريحاً باللاجئين والنازحين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين، نظراً لأن أكثر من 70 بالمائة من النازحين قسراً في العالم يأتون من أكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ.²⁴

حدّر المنسق الخاص للأمم المتحدة للتنمية في منطقة الساحل والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن بلدان منطقة الساحل معرضة لخطر عقودٍ من الصراع المسلح والنزوح - اللذين يتفاقمان بسبب ارتفاع درجات الحرارة وندرة الموارد وانعدام الأمن الغذائي - في حال عدم الإسراع بالاستثمار في التخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معه. وقد أشار تقرير نُشر تحت عنوان "الانتقال من رد الفعل إلى الفعل: توقع النقاط الساخنة المعرضة لتغير المناخ في منطقة الساحل، إلى أن حالة الطوارئ المناخية - إن تركت دون رادع - سوف تعرّض المجتمعات في منطقة الساحل لمزيد من المخاطر، حيث تؤدي الفيضانات والجفاف وموجات الحر المدمرة إلى تلاشي إمكانية الوصول إلى المياه والغذاء وسبل كسب الرزق، وتضخيم مخاطر الصراع. سيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إجبار مزيدٍ من السكان على الفرار من ديارهم.²⁵ وقال المنسق الخاص للأمم المتحدة للتنمية في منطقة الساحل، عبد الله مار دياي: "تتفاعل أزمة المناخ في منطقة الساحل مع عدم الاستقرار المتزايد، وانخفاض مستوى الاستثمارات في التنمية، وتؤدي إلى مزيج من العوامل المضعفة وشديدة الوطأة على مجتمعات الساحل، بالتوازي مع المخاطر التي ت طال القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتمد المجتمعات في جميع أنحاء منطقة الساحل على الزراعة والرعي، وهي مجالات تتسم بالهشاشة أمام تأثيرات تغير المناخ، كما أنّ مستوى انعدام الأمن الغذائي آخذ في الارتفاع بالفعل في جميع أنحاء المنطقة، وقد وصل إلى مستوى حالة الطوارئ في بعض المناطق. وبدوره، قال مستشار المفوضية الخاص بشأن العمل المناخي أندرو هاربر: "يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والأحوال الجوية القاسية في منطقة الساحل إلى تفاقم النزاع المسلح، الذي يدمر أصلاً سبل كسب الرزق، ويضعف الأمن الغذائي، ويدفع السكان إلى النزوح". وتشير التوقعات إلى ارتفاع درجات الحرارة في منطقة الساحل بدرجتين مئويتين ونصف بحلول عام 2080، وإن تأخر العمل الضروري لتلافي ذلك، قد يصل الارتفاع إلى 4.5 درجة مئوية.

تمتلك المنطقة واحدةً من أكبر مخزونات المياه الجوفية في القارة الإفريقية، فضلاً عما تمتاز به من إمكانياتٍ واسعة في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك وفرة الطاقة الشمسية، وحيوية وشباب السكان - حيث يمثل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً نسبة 64 بالمائة من سكان الساحل. وتوجد إمكانية كبيرة لتغيير التوقعات المرتقبة في المنطقة، إن اتخذت إجراءات جريئة للحد من التأثيرات المترتبة على تغير المناخ والتكيف معها بشكلٍ فوري؛ دعماً لدول الساحل ومجتمعاتها، وإن منحت الأولوية للتعاون ضمن محاور العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

مشروع التحليلات التنبؤية لمنطقة الساحل:

يستهدف مشروع التحليلات التنبؤية لمنطقة الساحل توجيه صنّاع القرار من خلال التوقع والتحديد السريع لمكان تداخل المخاطر المتعددة، بغية إتاحة الاستعداد بشكل أفضل، ودعم تحليل السياقات والتخطيط والتدريب وبناء القدرات، بالتزامن مع تحديد مواضع الحاجة إلى بيانات إضافية.

تتلقى مبادرة التحليلات التنبؤية التمويل من قبل وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، وتيسرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعماً لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة للتنمية في منطقة الساحل. وقد تأسست من قبل اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ونتيجة لذلك، من قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، كأول مقارنة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة تجمع بين التعلم الآلي، والنمذجة التنبؤية، والاستشراف الاستراتيجي لتحديد النقاط الساخنة المعرضة لتغير المناخ في منطقة الساحل.

يجمع التقرير توقعاتٍ على المدى القصير والمتوسط والطويل عبر مجموعة من مصادر البيانات والمنهجيات التي قدمها اتحاد مؤلف من 19 منظمة عالمية رائدة تتعقب حلقات التفاعل وإسداء الرأي والملاحظات بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي والصراع والهجرة والنزوح. تشمل هذه المنظمات كلاً من: أديلفي، ومركز المخاطر المناخية بجامعة كاليفورنيا سانتا باربرا، ومركز برشلونة للشؤون الدولية، ومركز شبكة معلومات علوم الأرض بجامعة كولومبيا، ومعهد الأبحاث السكانية بجامعة سيتي في نيويورك، ومجلس اللاجئين الدنماركي، والمجلس الألماني للعلاقات الدولية، والمركز الأوروبي لإدارة السياسات التنموية، ومعهد التدريب والأبحاث السكانية، ومبادرة الآفاق الزراعية والريفية، ومعهد بوتسدام لأبحاث التأثيرات المناخية، وفريق التوقعات والتصورات والإنذار المبكر لدى وزارة الخارجية الألمانية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز جامعة الأمم المتحدة لأبحاث السياسات، وجامعة كاسل، ومشروع نظام الإنذار المبكر بالعنف في جامعة أوبسالا، ومعهد والكر في جامعة ريدينغ، ومركز غرب إفريقيا للخدمات العلمية لتغير المناخ والاستخدام التكيفي للأراضي.²⁶

2.4 التكيف كآلية للحد من ظاهرة اللجوء البيئي

لم يكن أصحاب المصلحة في مجال البيئة وتغير المناخ في منطقة الساحل (الحكومات، والسكان الأصليون، والمزارعون، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المانحة، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وما إلى ذلك) سلبيين في هذا الصدد. مواجهة الضغوط المناخية التي تؤثر على هذه المنطقة. وكانت استجابتهم للضغوط المناخية من خلال العديد من السياسات والبرامج والتكيفات. ومن أمثلة هذه الإجراءات على المستوى العالمي خطة الأمم المتحدة لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD) التي توفر حوافز مالية للمزارعين في منطقة الساحل لزراعة الأشجار، والتكيف برامج التمويل المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وعلى المستوى الإقليمي، يتولى بنك التنمية الأفريقي (AFDB) الآن إدارة الصندوق الأفريقي لتغير المناخ الذي يهدف إلى زيادة الوصول إلى أفريقيا البلدان إلى التمويل الدولي للمناخ. وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للتكيف مع تغير المناخ والضغوط المرتبطة به، فمن غير الواضح ما هي الصدمات وإجراءات التكيف التي اكتسبت أهمية مع مرور الوقت وفي أي أجزاء من منطقة الساحل؟ وهذا يضر بقدرتنا على تحديد وتوصيف الثغرات الرئيسية في الاستجابة للتكيف، ودراسة كيفية مقارنة عمليات التكيف التي تحدث مع المخاطر التي يشكلها تغير المناخ، ومراقبة التطورات المستقبلية.²⁷

5. خاتمة:

غالبا ما يتم تعريف تغير المناخ على أنه مشكلة "شريرة للغاية". "تتحدى الحل بسبب أوجه الترابط الهائلة، والشكوك، والدوائر، وأصحاب المصلحة المتضاربين المتورطين في أي جهد للتوصل إلى حل". ومن الواضح اليوم أن الهجرة واللجوء هي واحدة من القضايا العديدة التي سيتعين على صناع السياسات مواجهتها ومعالجتها. وبطبيعة الحال، نادرا ما يكون من الممكن اختزال أسباب الحركة في عامل واحد. ولا يتعين علينا أن نميز بين الأسباب الطبيعية والأسباب التي هي من صنع الإنسان فحسب، بل يجب علينا أيضا أن نميز بين مستوى ضعف السكان المتضررين. إن الفقر والافتقار إلى المهارات والافتقار إلى البنية التحتية سوف يعيق قدرة الناس على التكيف، أو الهجرة بشكل آمن وقانوني. ومن الناحية القانونية، يتمثل التحدي الأعظم في توافر خيارات الهجرة عبر الحدود الوطنية. إلى جانب عوامل أخرى، تصبح الهجرة عبر الحدود الخيار الأكثر قابلية للحياة، أو حتى الخيار الوحيد. وهنا تبدأ المشاكل في التزايد بشكل كبير.

هناك على الأقل بعض الأطر القانونية التي يمكن أن توفر الحماية للاجئي المناخ داخل الحدود الوطنية - موثائق حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وبالطبع مطالبات الحقوق المحددة التي يجب تقديمها في القانون المحلي للدولة. البلد المعني. ومع ذلك، بمجرد عبور شخص ما للحدود، تنفتح أمامه فجوة

حماية. في جانب منحرف إلى حد ما من القانون الدولي، هناك حقوق واضحة في كل من القوانين غير الملزمة والصارمة لمغادرة بلد ما، ولكن لا يوجد حق مقابل لدخول بلد آخر. إن الافتقار إلى الحق في دخول بلد ما هو مجرد جزء من الأجزاء التي هي مفقودة حاليًا في القانون الدولي والعديد من القضايا الأخرى التي يتعين معالجتها. على سبيل المثال، الافتقار إلى الآليات المالية وآليات المسؤولية، والحقوق الثقافية للاجئين في المنفى، وغير ذلك الكثير.

يجب أن نعمل على تطوير أطر مفاهيمية مبتكرة، وهياكل مؤسسية وسياساتية، وتوظيف التكنولوجيا للتصدي الفعال للمخاطر الناشئة الحالية، التي من شأنها أن تعزز الأمن البيئي. وبالتالي تشكيل مسار الأمن البشري في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن النظر في الترابط بين الأمن البيئي / المناخي، والأمن البشري، والاستدامة من شأنه أن يسهل صياغة أجندة بحثية جديدة وربما يعزز تطوير مناهج متنوعة لمعالجة العديد من الاستفسارات المعقدة.

وبحكم تفاقم هذه الظاهرة في منطقة الساحل، وبالإضافة للجهود الدولية للحد من الآثار السلبية لها. لا بد على دول الجوار وخاصة الجزائر، أن تتبنى مقاربة شاملة واستباقية على جميع المستويات الأمنية، الإنسانية، الاقتصادية، والتنمية. وتشجيع آليات التكيف في دول المنشأ، ودعوة الدول الصناعية الكبرى لتحمل جزء من مسؤولياتها، فهي الملوثة الأكبر للبيئة، والمسبب لظاهرة الاحتباس الحراري، وبالتالي تهديد الأمن الإنساني لشعوب هذه المنطقة.

6. قائمة المراجع :

- 1 - Steve Smith and others, *Security, Identity and Interests*, Cambridge University Press, 1999, p 162.
- 2 - Barry Buzan, *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations* (Brighton: Wheatsheaf Books, 1983), 6.
- 3 - Paul D. Williams, ed., *Security Studies: An Introduction* (London ; New York: Routledge, 2008), p 5.
- 4 - Ibid, 5–6.
- 5 - Ibid, 6.
- 6- Nina Græger, “*Environmental Security*,” *Journal of Peace Research* 33, no. 1 (1996): 109–16.
- 7- Hugh C Dyer, “*Environmental Security as a Universal Value*,” in *The Environment and International Relations*, Environmental Studies (Routledge, 1995), 27–28.
- 8- Ibid, p 28–29.
- 9- Ibid, p 29–30.
- 10 -Ibid, p 32.
- 11 - Græger.
- 12 - Hugh C Dyer, Op.cit p 40.
- 13 -Pardeep Singh, Bendangwapang Ao, and Anamika Yadav, eds., *Global Climate Change and Environmental Refugees Nature, Framework and Legality* (Cham: Springer International Publishing, 2023), 21, <https://doi.org/10.1007/978-3-031-24833-7>.
- 14 - Singh, Ao, and Yadav, 21–22.

15 - Ibid, p 188.

16 - Ibid, p 189.

17 - Terence Epule Epule et al., “*Climate Change Adaptation in the Sahel*,” *Environmental Science & Policy* 75 (September 2017): 121–37, <https://doi.org/10.1016/j.envsci.2017.05.018>.

18 -Pardeep Singh, Bendangwapang Ao, and Anamika Yadav, Op. cit

19- Norman Myers, “*Environmental Refugees: A Growing Phenomenon of the 21st Century*,” *Philosophical Transactions of the Royal Society of London. Series B: Biological Sciences* 357, no. 1420 (April 29, 2002): 609–13, <https://doi.org/10.1098/rstb.2001.0953>.

20 -P. Collier, G. Conway, and T. Venables, “*Climate Change and Africa*,” *Oxford Review of Economic Policy* 24, no. 2 (June 1, 2008): 337–53, <https://doi.org/10.1093/oxrep/grn019>.

21 - P. Collier, G. Conway. Op.cit

22 -Epule et al.

23 - “*UNHCR: Refugees and Displaced People Need Seats at COP28 Table*,” UNHCR, accessed August 3, 2023, <https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/unhcr-refugees-and-displaced-people-need-seats-cop28-table>.

24 - “UNHCR.” Op.cit

25 - “*UN Warns of Worsening Conflict and Displacement in Sahel without Immediate Climate Action*,” UNHCR, accessed August 3, 2023, <https://www.unhcr.org/news/press-releases/un-warns-worsening-conflict-and-displacement-sahel-without-immediate-climate>.

26 - Idem.

27- Terence Epule Epule et al., “*Climate Change Adaptation in the Sahel*,” *Environmental Science & Policy* 75 (September 2017): 121–37, <https://doi.org/10.1016/j.envsci.2017.05.018>.